

خليفة: سوق الدواء يتجاوز الـ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً سكزية: اللجنة الفنية تسجل بعض الادوية المدعومة «خط عسكري»

رولى راشد

في عددها السابق، فتحت «الصحة والانسان» ملف الدواء وتعدت بمواصلة نشر المعلوم وكشف المستور فيه، دون سوق الاتهامات جذافاً، وذلك رغم مراهنة الكثيرين على ان هذا الموضوع هو محظور. وبعض الحقائق لا يستطيع احد تناولها. كما ان اكماله الى النهاية المرجوة امر شبه مستحيل، وبالتالي لن يفضي الى اي نتيجة، خصوصاً وان اكثر من مسؤول حاول خوض معركة الدواء ثم ما لبث ان همدت عزيمته، بعد فترة وجيزة، عند اصطدامه باول عائق.

قد تكون مشكلة الدواء عالمية، وامر التلاعب فيه موجود في اكثر من بلد. لكن المحاولات الرسمية والجادة معاً لضبطه والحفاظ على جودته مستمرة بشكل دائم. كما ان للقانون دور هام عند التجاوز حيث يبني على الشيء مقتضاه.

اما في لبنان، فالموضوع معقد. والسياسة تفسد كل شيء تطاله؛ الوضع الصحي كما الحسن الوطني عندما تتضارب المصالح الفردية ويتم اعلاؤها على الشأن العام.

وفي هذا العدد وضعنا عدة اسئلة امام كل من وزير الصحة العامة اللبناني الدكتور محمد جواد خليفة الذي يعترف له الجميع بالاداء المميز في هذه الوزارة والنائب في البرلمان اللبناني الدكتور اسماعيل سكزية الذي يتأبط ملف الدواء منذ وقت طويل، محاولاً شن الهجومات لتصحيح الضجوات، وهي كثيرة. وقد تناولت هذه الاسئلة: مدى تحكّم السياسة بسوق الدواء، قيمة فاتورة الدواء السنوية، التقصير في مراقبة الجودة، المخالفات الحاصلة، التشجيع على استعمال ادوية الجينريك، الاستيراد الموازي وغيرها... وكانت الاجوبة الآتية:

- ٣٧٦٩ - العدد الاجمالي للأدوية في لبنان
- ١١٠٢ - عدد الأدوية المشتركة مع السعودية
- ١٠٠٦ - عدد الأدوية المشتركة مع الأردن
- عدد الأدوية المصدرة إلى لبنان واسعارها تفوق سعر تصديرها إلى الأردن أو السعودية.
- ١٠٠٠ - عدد الأدوية التي خضعت أسعارها بناء للمقارنة
- ٨٧٢ - عدد الأدوية التي تضيد الشركات المعنية بأنها واردة على لوائح الأسعار ولكنها غير مسوقة في الأردن أو السعودية
- ١٢٨



الوزير خليفة

الوزير خليفة قال: احتل الدواء أهمية خاصة في تعاطينا مع مختلف مكونات النظام الصحي منذ تولينا مسؤوليات وزارة الصحة العامة وقد تخطينا المحرمات المعروفة التي أبقّت الدواء خارج كل معالجة جدية طيلة نصف قرن تقريباً.

والكل يعلم أن أول ما تصدينا لمعالجته كان الدواء كلفة ونوعية وفعالية. وأطلقنا مشروع إعادة التسعير رقم ١/٣٠١ تاريخ ٢/٦/٢٠٠٦. وللحقيقة، نذكر بالموقف الايجابي لنقائبي الصيدلة ومستوردي الأدوية من المشروع وتعاونهما في التنفيذ. كما نؤكد أيضاً هلى أهمية موقف الحكومة الداعم والسياسيين على اختلاف توجهاتهم والدور الحاسم الذي لعبه فريق العمل المختص في مصلحة الصيدلة ودوائها. والقانون المذكور تصدى أولاً لمعالجة واقع عجيب كان يعيشه سوق الدواء منذ عشرات السنين ويمكن تلخيصه كالتالي:



كما سبق وقلنا في مناسبات عديدة، أن من واجبنا كوزارة صحة عامة تأمين الدواء الجيد النوعية وجعله في متناول الجميع على صعيد الكلفة. وهذا ما نعمل عليه وقد عملت الوزارة دوماً على تحقيقه. أما في مجال ضمان الجودة والفعالية للأدوية المستوردة، من المفيد إعادة التذكير أن دخول الدواء الى لبنان يخضع لشروط حددها القانون رقم ٩٤/٣٦٧ وتعديلاته ولمراحل محددة يمكن تلخيصها كالتالي:

المرحلة الأولى: مرحلة تسجيل الدواء في لبنان.

وتتولى المسؤولية اللجنة الفنية لتسجيل الأدوية. وهي مؤلفة بموجب القانون المذكور برئاسة مدير عام وزارة الصحة وعضوية رئيسة مصلحة الصيدلة ورئيسة دائرة الاستيراد ورئيسة دائرة التفتيش الصيدلي وعضوية ممثلين عن كل من نقابتي الصيدلة والأطباء. وتعمل اللجنة على توفير الشروط المفروضة لتسجيل الدواء في لبنان وأهمها شروط الجودة



والفعالية Manufacturing Product Bioequivalence وتؤخذ عينات من الدواء وترسل إلى أحد المختبرات العالمية المعتمدة في البلدان المرجعية.

المرحلة الثانية: استيراد الدواء.

وتتم الموافقة على استيراد الأدوية بموجب فاتورة مجازة من قبل دائرة الاستيراد ويحدد على أثرها سعر المبيع للدواء المسجل والمستورد.

المرحلة الثالثة:

تتلخص بإجراءات الكشف الحسي على الأدوية في حرم المطار والمرفأ من قبل دائرة التفتيش الصيدلي.

كما يحق للوزارة وعندما ترى ذلك مناسباً أن تخضع الأدوية الموجودة في الصيدليات أو المستودعات إلى الفحص في إحدى المختبرات المتخصصة الموجودة في لبنان، وذلك بهدف مراقبة مطابقة الدواء للتركيب الأساسية له.

توجهات هامة

وكما سبق وقلنا، كلنا معنيون، ومنذ البداية في ضبط السوق وترشيد الانفاق في الدواء. وإضافة الى تنفيذ برنامج إعادة التسعير المنفذ بموجب القرار ١/٣٠٦ والمعدل بالقرار ١/٥١، اتخذنا مجموعة توجهات بالغة الأهمية في مردودها على الكلفة والنوعية. وقد تم تخفيض أسعار عدد كبير من الأدوية بالمقارنة مع أسعارها في بلدان عربية وأجنبية للأدوية المسجلة فيها. ولقد أكدنا وأعلى التوجه نحو الأدوية النظامية حيث تعاطم

أدى تنفيذ مشروع إعادة تسعير الأدوية إلى خفض فاتورة الأدوية حوالي ٢٤ مليون دولار. كما كان لمتابعة التنفيذ عبر القرار ١/٣٠٦ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٩ وتعديلاته مفعوله الواضح في خفض كلفة مجموعة من الأدوية بما نسبته ٣-١٥%. ومن الطبيعي القول أن هذه العملية هي عملية مستمرة (Processus Continue) وتتطور باستمرار.

٢٥% من الانفاق الصحي

إن برنامج إعادة التسعير يتزامن مع مجموعة نشاطات وقرارات اتخذناها لتنظيم سوق الدواء. فقد أولينا التفتيش الصيدلاني في الوزارة الأهمية التي يستحق، خصوصاً وأن السوق الدوائي ضخم؛ فهو يتجاوز الخمسمائة مليون دولار سنوياً (٥٠٠ مليون دولار) أي ٢٥% من إجمالي الانفاق على الصحة. وأن شوائب كثيرة يتم تسجيلها باستمرار في هذا السوق. فقمنا بتعزيز قدرات التفتيش الصيدلي في الوزارة ووظفنا

لهذه الغاية ٢٠ صيدلياً مفتشاً لتغطي كافة المناطق اللبنانية. واستطاع التفتيش ملاحقة العديد من حالات الغش والتزوير وأحال الكثير منها الى النيابة العامة المعنية ومنها:

■ قرارات منع التداول لأدوية ضبطت في السوق وهي مهربة أو مزورة:

- ٣٧ عام ٢٠٠٦
- ٦٢ عام ٢٠٠٧
- ٩ عام ٢٠٠٨

■ وتم تحويل المعنيين بعمليات التزوير والتهريب إلى النيابة العامة:

- ٢١ عام ٢٠٠٦
- ٢٨ عام ٢٠٠٧
- ١٥ عام ٢٠٠٨

مسؤولية مشتركة

ولا بد هنا من تذكير الجميع بأن مسؤولية الصحة هي مسؤولية جماعية تتولى الوزارة قيادة التنظيم والإشراف، كما يتحمل كل المعنيين بالصحة المسؤولية. وتتعاظم هذه المسؤولية في مجالات الدواء حيث إماكانات الغش والتزوير موجودة ليس فقط لدينا، بل في كل المجتمعات الغنية والفقيرة. لذلك نحن نطالب ونحمل الجميع من أطباء وصيدلة ومواطنين مسؤولية مساعدة الوزارة وإداراتها المعنية في الجهود المبذولة لمكافحة الغش والتزوير. وعندما يتم التحدث عن حاويات مملوءة بأدوية مزورة فإننا نطالب بالإبلاغ عن ما يعرف عن هذه الحاويات لكي نقوم بالواجب والأ يفقد الكلام قيمته وفعاليته.



الجيدة طبيعاً...! وهو واقع قديم ومنذ عقود، لكنه يزداد فلتاناً يوماً بعد يوم، ان لجهة النوعية او التسعير، او التخزين او التهريب... ويكفي ان نذكر ما جاء في تقرير لمنظمة الصحة العالمية رقم ٢٧٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٤، من ان نسبة الادوية غير الصالحة للاستعمال (مغشوشة او مزورة او ممدة الصلاحية او حتى مجهولة المصدر

او مركبة بمواد لا علاقة لها بتكوين الادوية او مجتزأة الفعالية) في لبنان بلغت ٣٥٪، مقارنة مع معدل ١٠٪ في سائر الدول النامية (مع نسب اكثر في بعض الدول) و١٪ في الدول المتقدمة.

وللسياسة دور كبير في حركة الدواء، استيراداً وتسجيلاً وتسعيراً وتسويقاً. وكانت التجربة الاولى عام ١٩٧١ حين اسقطت

تجربة وزير الصحة انذاك الدكتور اميل بيطار في

ترخيص سعر الدواء، وقد أجبر على

الاستقالة... وتكررت محاولات الاصلاح

بدءاً من القرار ٩٠/١ ومروراً

بمكثنة دائرة الدواء في

وزارة الصحة واللائحة

الاساسية للدواء وانتهاء

بالمكتب الوطني للدواء وهي

مستمرة وحاضرة دائماً، وبالشكل

السلبى، حيث من احد اهم اسباب

فلتان السوق تسرب ادوية الهبات

والمساعدات للجمعيات الخيرية والسياسية

ومعظمها «ستوكات» او على وشك انتهاء

الصلاحية والتي تدخل مباشرة بدون تسجيل

او رقابة بفعل ما يسمى «امضاء وزير». وهو امضاء سياسي على موضوع علمي...!

هذا عدا العديد من القرارات الوزارية التي الغت المراسيم والمراسيم التي اطاحت بالقانون، وذلك خدمة للمصلحة المادية المشتركة بين التاجر والادارة والسياسة.

اما لناحية فاتورة الدواء، فيقول الدكتور سكرية انها بلغت العام ٢٠٠٧ ٦٨٥ مليون دولار، من ضمنها ١٠٢ مليون دولار داخل المستشفيات والتي كانت ٩٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦ و٨٩ مليون

دولار عام ٢٠٠٥ و٨٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤

و٨٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣، فيما كانت ٤١ مليون دولار عام ١٩٩٧.

ويضيف: لا املك ارقاماً دقيقة عن فواتير

ادوية الدول المجاورة. ولكن اذا ما علمنا ان

سوريا تصنع ٨٥٪ من ادويتها، والاردن يصدر

باكثر من مليار دولار، كذلك الصناعة الدوائية

المحلية في بعض دول الخليج مثل الامارات

حجمها نسبة لحجم السوق؛ فبعد ان كانت لا تمثل أكثر من ٢٪ من السوق قاربت الآن نسبة ٢٠٪ واعتمدت كأساس في تقدير كلفة الدواء في الفاتورة الاستشفائية.

كما نعمل حالياً على توحيد المشتريات من الأدوية واللوازم الطبية لكل المستشفيات الحكومية. ونعرف انعكاس ذلك على كلفة الفاتورة الدوائية وعلى الجودة. ولمساعدة المواطنين الذين لا يملكون أية تغطية إجتماعية وهم يفوقون ٤٧٪ من الشعب اللبناني عملنا على استمرارية وتعزيز برامج مساعدات بالأدوية وأهمها: ■ برنامج الأدوية الأساسية وهو يوزع الأدوية على كافة المستوصفات. ■ برنامج أدوية الأمراض المزمنة. وينفذ بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية.

١٠٧ - عدد المستفيدين جاوز آلاف مواطن

- عدد الأمراض المزمنة المعنية ٤٠ مريضاً

- عدد الأدوية

٦٠ صنفاً

مساهمة وزارة الصحة بلغت

خمسة مليارات ليرة سنوياً.

■ برنامج أدوية الأمراض

السرطانية وأدوية الأمراض

المستعصية:

- بلغ عدد المستفيدين سنوياً ١٣٣٠٠ مريض

- الكلفة الإجمالية للبرنامج ٢٣ مليار ليرة.

مشروع دليل كامل للأدوية

ولقد تم افتتاح مراكز جديدة لتوزيع هذه الأدوية في كل من المستشفيات الحكومية في صيدا والنبطية وزحلة وطرابلس لتسهيل حصول المواطنين على هذه الأدوية.

كما أنجز الخبراء في مصلحة الصيدلة الدليل الصيدلاني. وسيوضع بتصريف الصيدالة وحتى الأطباء مع بداية هذا العام. وسنتابع هذا العمل وصولاً الى انجاز مشروع دليل كامل للأدوية (Vidal Liban).

كما أنجز الكثير في مجال الدواء. ويبقى الكثير أيضاً، مما يتوجب إنجازه. وأهم ما نعمل على إنجازه قبل نهاية هذا العام هو مختبر الرقابة الدوائية والغذائية وضمن أفضل المواصفات العالمية.

النائب سكرية

من جهته، اعتبر النائب الدكتور اسماعيل سكرية ان الذهنية التجارية والثقافة المافياوية والجهل السياسي يتحكمون بمساحة كبيرة من حركة سوق الدواء في لبنان، حيث الغش وتمديد الصلاحية والتركيبة الخالي من اي ingredient Active مكون دوائي والمجهول المصدر، والمسحوب من التداول العالمي الخ... الى جانب الادوية

يسجل بعض الادوية المدعومة سياسياً ومادياً «خط عسكري» فيما تنتظر ادوية اخرى شهراً واعواماً.

والسعودية، وإذا ما قارنا استهلاك الفرد السنوي للدواء بين لبنان وهذه الدول، لوجدنا ان المواطن اللبناني مظلوماً بهذا الشأن، وقد جاء الاستهلاك الفردي السنوي وفق الآتي: لبنان \$112. الامارات المتحدة \$60. السعودية \$30. الاردن \$25. مصر \$18. وسوريا \$15. وبالامكان تخفيض هذه الفاتورة بنسبة لا تقل عن 40% اذا ما اطلق المكتب الوطني للدواء او تم اعتماد نسبة كبيرة من ادوية الجينيريك.

أم الفضائح

وبرأي النائب سكرية لانه ليس هناك رقابة علمية على الدواء في لبنان، بفعل تعطيل دور المختبر المركزي منذ عقود، انتهاء بهدمه نهائياً. وهو أم الفضائح في عالم الدواء. وما يحكى

عن مختبر خاص هنا وآخر هناك خارج لبنان، ما هو الا هراء وكذب وتحقير لعقول الناس علماً بان قانون مزاوله مهنة الصيدلة يحتم اجراء فحوصات التثبث والامان والسمية وال Bioequivalence مهما كان مصدر الدواء.

اما بالنسبة للجنة الفنية في وزارة الصحة فانها تقوم بدرس ملف الدواء المستورد والمصنّع، ولكن استسائياً، حيث يسجل بعض الادوية المدعومة سياسياً او مادياً «خط عسكري»، فيما تنتظر ادوية اخرى اشهرأ واعواماً. وبالنسبة لإرسال عينة من الدواء، فلمن ترسل حيث لا مختبر للرقابة... وهنا المرارة الاكبر، لان اللجنة الفنية مشكلة من يمثلون النقابات المعنية والكليات الاكاديمية، التي يفترض بها ان تقرض «سلطة العلم» على جهل وتخلف السياسة.

ولا يخفى على احد ان سيطرة القرار السياسي والتجاري، وتواطؤ بعض اعضاء اللجنة الفنية واستسلام البعض الاخر منهم اما خوفا من سلطة الوزير والسياسة واما للاستفادة من «البخشييش».

وبرأي الدكتور سكرية ان ادوية «الجنيريك» التي تشكّل 63% من سوق الدواء في اميركا، هي احد اهم وسائل تخفيض فاتورة الدواء في لبنان بما لا يقل عن 40%. ولكن اين هي الرقابة العلمية المخبرية كما هو الحال في اميركا؟ الواقع، ان هذه الادوية تستعمل كمجرد شعار، اوكلمة حق يراد بها باطل... اما وزارة الصحة فقد بدأت تشجّع ادوية «الجنيريك» المتفلتة من الرقابة العلمية. وبالتالي التي هي مجهولة الجودة.

والسبب فيه سرّيات معروفاً لدى الجميع. وقد ادى الى ارتفاع اصناف ادوية الجينيريك الى قرابة ال 900 (من ضمنها ايضاً الادوية المصنعة محلياً).

اما عن القرار 90/1 الذي يجيز الاستيراد الموازي، فيقول ان دهاء كبار تجار الدواء الذين استوردوا الدواء الارخص بعض صدوره قد افشلوه، خصوصاً بعدما عمدوا الى تسجيله في الوزارة دون ادراجه في السوق، وذلك لقطع الطريق على تنفيذ هذا القرار. وقد وصلت هذه الاصناف في التسعينات الى قرابة 1800 صنف.

الحلف الثلاثي

وفي ما يتعلق بالقانون الصادر عام 2002 الذي يسمح للصيدلي ببيع الدواء بسعر ادنى من الذي تحدده الوزارة يعتبره سكرية مطوّعاً لمصلحة التاجر، الذي يخدم بدوره رجل السياسة والاداري المتواطئ (الحلف الثلاثي).

اما النقابات المعنية، فقد ابتعدت وللأسف عن دورها النقابي لحساب متاهات وقيود الصراعات السياسية، مما اقلدها القدرة على حماية حقوق من تمثل، وهو ما فتح الباب امام المضاربة بالاسعار. كما توسّعت مساحة الفوضى واساءت الى مهنة الصيدلة. ويرى سكرية انه مثلما تخلّت وزارة الصحة عن دورها ومسؤوليتها في ما يخص ادوية الاعشاب والمتممات الغذائية من المرسوم 11710، هي اليوم متخليّة عن ادوية الزراعة والطب البيطري، مراعاة لتقاسم النفوذ والمغانم. فهل يعقل ان يبقى استيراد الادوية البيطرية في قبضة تاجر واحد وعلى مسؤوليته وشطارته؟ وها تعي وزارة الصحة المخاطر الصحية الكبيرة الناتجة عن ادوية الطب البيطري وبعضها مسرطن carcinogenic اكثر ما يستعمل للدواجن بواسطة الحقن والاعلاف. ويقول اعتذر عن تسمية بعضها التي قد توجهت بسؤال حولها للحكومة منذ عامين، واختفى السؤال على الطريق.

فالاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية على اهمية تاثيرها السلبي ليست مسؤولة عن عدم تطبيق سياسة دوائية وطنية سليمة في لبنان، اذ ان الفوضى والعبث بتطبيق القانون بدأ منذ عقود بسبب غياب ارادة سياسية وطنية تحترم صحة الناس من خلال تطبيق القانون. وما لم يتوافر هذا المناخ السياسي الاصلاحى الجدي لا الشعاراتي يستحيل تطبيق سياسة دوائية سليمة في لبنان.



تعطيل المختبر المركزي منذ عقود انتهاء بهدمه نهائياً هو أم الفضائح في عالم الدواء.

ما يحكى عن مختبر خاص هنا وآخر هناك خارج لبنان ما هو الا هراء وكذب وتحقير لعقول الناس.



SAINT GEORGE HOSPITAL UNIVERSITY MEDICAL CENTER

1878 - 2008

130 years for Life

and the tradition continues



Dial 1287 new number from any land or mobile phone
or + 961 1 575 700

www.stgeorgehospital.org